

تمكين المستهلكين لاختيار الأغذية الصحية ودعم النظم الغذائية المستدامة

الرسائل الرئيسية

إنّ سلامة الأغذية مسؤوليّة
مشتركة نضطلع كلّنا بوصفنا
مستهلكين بدور هام
في تحقيقها.

نظرًا إلى التعقيد الذي تتّسم
به مسألة سلامة الأغذية، يحتاج
المستهلكون إلى الحصول على
معلومات واضحة وموثوقة وفي
الوقت المناسب بشأن المخاطر
التغذوية والمتصلة بالأمراض
المرتبطة بخياراتهم الغذائيّة.

لا بد من اعتماد وسائل التواصل
الجديدة والتقليديّة لتعزيز
سلامة الأغذية من خلال تحسين
الشفافية وإقامة حوار
وتعاون فعّالين.

وفي ظلّ التغيرات التي
يشهدها عالمنا اليوم، لا بد أن
تستند العلاقة بين المستهلكين
والحكومات إلى الثقة والتفاهم
المتبادلين لكي يتمكن
المستهلكون من اختيار أغذية
صحيّة والمساهمة في جعل
النظم الغذائيّة قابلة للاستمرار
على المدى الطويل.

قد يؤدي إشراك المستهلكين
إلى جعل النظم الغذائيّة أقوى
وأكثر استدامة وإلى التوصل
إلى أنظمة أفضل.



ويتمتع المستهلكون بالقدرة على إحداث التغيير. ويعتبر عدد متزايد منهم أنّ الخيارات الغذائية لا تتعلق بصحتهم فحسب بل بصحة الأجيال القادمة وبمستقبل كوكب الأرض أيضًا، بما يشمل تأثير هذه الخيارات على تغير المناخ. ومن خلال تحويل هذه المصلحة الجماعية إلى إجراءات ملموسة، سيجري تمكين عدد أكبر من المستهلكين لاختيار الأغذية الجيدة لصحتهم ورفاههم وللعالم الذي نعيش فيه. وقد شهدت الأدوات الخاصة بالمعلومات ثورة فعلية في السنوات الأخيرة بعدما أصبحت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مصادر مهمة للمعلومات وللمعلومات المضلّة أيضًا. ويمكن استكمال الأدوات التقليدية لتوعية المستهلكين حول الأغذية والمخاطر - مثل بطاقات التوسيم والكتيبات والبرامج الإخبارية عن طريق الإذاعة والتلفزيون وحلقات العمل - بوسائل تواصل مبتكرة تتيح أيضًا إجراء حوار ومشاركة المستهلكين وتعزيز الشفافية والمساءلة وتسهيل التعلّم وتغيير السلوك.

وتعتبر ثقتنا كمستهلكين في الجهات التنظيمية وفي إدارة النظم الغذائية عاملاً مهمًا أكثر من أي وقت مضى نظرًا إلى التحديات المرتقبة على صعيد الاستدامة والابتكارات التي تُلوح في الأفق.

للأغذية طابع شخصي أي أنها تعكس خلفيتنا الثقافية ونمط حياتنا وقيمنا وقدرتنا الشرائية. والأغذية أساسية لبقائنا، أي أنها تؤثر إلى حد كبير في صحتنا ورفاهنا. وفي عالمنا اليوم الذي يزداد عولمة وتحضرًا على نحو مطرد، تشهد المواد الغذائية التي نأكلها أيضًا تغييرات. فالنظم الغذائية تتغير وتزداد تعقيدًا ما يؤدي إلى توليد الشكوك وإثارة والقلق عندنا نحن المستهلكين. فمن الضروري أن يبحث ممثلو المجتمع المدني والحكومات مَلِيًّا في كيفية مشاركتهم إلى جانب المستهلكين من أجل "إزالة الغموض" الذي يكتنف النظام الغذائي العالمي، وفهم وجهات نظر المستهلكين ومخاوفهم، وتوفير معلومات موثوقة لتوجيه الخيارات الغذائية الصحية والأمنة وتهيئة الظروف التي تمكّن من إقامة حوار بناء ومن بناء الثقة.

وتعتبر الأغذية غير المأمونة والخيارات الغذائية غير الصحية من العوامل الرئيسية التي تتسبب بالعبء العالمي للأمراض. فقد يؤدي سلوكنا كمستهلكين إلى التخفيف من مخاطر النظم الغذائية غير الصحية أو إلى تفاقمها. ويرغب المستهلكون المطلعون على هذه المخاطر في زيادة استهلاكهم للأغذية المغذية بشرط أن تكون متاحة وأسعارها معقولة، ولكن لم يُحقق مستوى النجاح نفسه لدى إقناع المستهلكين بتجنّب الأغذية غير الصحية. وإنّ التأثير في خيارات المستهلكين لرفع مستوى الصحة إلى الحد الأمثل مسألة تهّم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعناصر الفاعلة في قطاع الأغذية.

الإعتبارات الخاصة بإشراك المستهلكين في سلامة الأغذية على نحو أفضل

2. التحولات الغذائية وعبء سوء التغذية بأشكاله الثلاثة الذي يقتضي اتخاذ إجراءات

يُعتبر التوسع الحضري والعولمة ونظم التسويق المتغيرة من بين العوامل التي تقود التحولات في الأنماط الغذائية. وتتسم

جانب السلطات الحكومية، بدور مهم في تهيئة الظروف التي تمكّن المستهلكين من اختيار أغذية صحية وتشجّعهم على ذلك في سياق النظم الغذائية المستدامة. وتضطلع أيضًا وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي أكثر فأكثر، بدور هام في نقل المعلومات وثقة حاجة إلى وضع آليات لضمان نقل هذه المعلومات بأقصى حد من الدقة وبأكبر قدر من الإفادة.

1. تشاطر المسؤولية لنمكين المستهلكين

بما أن سلامة الأغذية مسؤولية مشتركة وبما أن مشاركة المستهلكين الفعالة مهمة ضخمة، من الضروري أن تشترك أطراف عدة في هذه المهمة بطرق متكاملة. إذ تضطلع اتحادات المستهلكين وسائر مجموعات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، إلى

الخيارات المرتبطة بشراء الأغذية بالتعقيد إذ تستند إلى قيم وتقيدها حدود اقتصادية وجغرافية وأوجه القصور في المعارف. فقد يُشدد الأفراد عند اختيارهم الأغذية التركيز على عوامل عدّة إلى جانب التكلفة والسعرات الحرارية، مثل تنوع الأغذية والأغذية الطازجة والإنتاج المستدام والسلامة، والفوائد الصحية والضغط المعياري الأخرى. ومن الضروري أن يكون متّخذو القرارات في مجال سلامة الأغذية والصحة العامة، على علم بتغيّر الأنماط الغذائيّة وتأثيراتها المترتبة على الصحة والرفاهيّة، ولم تعد السمنة ظاهرة خاصة بالدول "الغنيّة"، بل بات من المسلّم به على نطاق واسع أن السمنة تشكل وباء عالمياً يؤثر على السكان في جميع القارات مهما كانت ظروفهم الاجتماعيّة. وقد ترتبط الأنماط الغذائيّة المتغيّرة، أو حتى "التسويق غير التقليدي للأغذية التقليديّة" أيضاً بمخاطر جديدة تهدد سلامة الأغذية وينبغي إدارتها على نحو فعال لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن. وقد تسهم بدورها المرافق الصحيّة والبنية الأساسيّة الضعيفة في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل في بعض البلدان النامية، في التعرّض لمخاطر متصلة بسلامة الأغذية، وعلوّة على ذلك، يزيد الفقر من خطر اختيار أغذية غير مأمونة. ويمثل فهم الثغرات في المعارف والعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تؤثر في خيارات المستهلكين المتعلقة بالأغذية، خطوة حاسمة من أجل تغيير سلوكهم، وتقتضي تهيئة الظروف التي تؤدي إلى تغيير السلوك توفير أدلّة سليمة ووضع سياسات مستنيرة بشأن سلامة الأغذية والتغذية وتعميم مفهوم سلامة الأغذية والتغذية في السياسات الخاصة بالاستثمارات الزراعيّة والاستثمارات الأوسع نطاقاً.

3.

فهم المخاطر والشكوك المرتبطة بسلامة الأغذية في الوقت الذي أصبحت فيه النظم الغذائيّة أكثر تعقيداً

في بيئة تجاريّة متعددة الأطراف حيث تُعتبر المعايير المنسقة والنُهج المتفق عليها لتنظيم التجارة عوامل حاسمة لتحقيق التجارة الفعّالة والأمنة، ثمة توافق عالمي على ضرورة أن تستند معايير سلامة الأغذية إلى العلوم. ومن المسلّم به عمومًا أيضاً أنّ المستهلكين يمثّلون طرفاً شريكاً أساسياً في النظم الوطنيّة لسلامة الأغذية وأن مشاركة الجهات التنظيمية والمستهلكين البِناء ليست جيّدة فحسب، بل ضروريّة أيضاً. فكيف يُمكن للجهات التنظيمية الربط بين هذين الجانبين الأساسيين للرقابة على الأغذية؟ إنها مهمّة حافلة بالتحديات لأسباب عدّة. أوّلًا، تتسم العلوم الخاصّة بسلامة الأغذية بالتعقيد وغالبًا ما يصعب على الخبراء نقل القرارات المرتبطة بتقييم المخاطر إلى غير المتخصصين. ثانيًا، يختلف مدى إدراك الخبراء والمستهلكين للخطر. ثالثًا، تؤدي ديناميّة النظام الغذائي والتكنولوجيات ذات الصلة إلى مضاعفة حجم هذه التحديات: فقد كشفت التقنيات التحليليّة عن وجود آثار ضئيلة للغاية من الملوثات التي لم يتم اكتشافها سابقًا؛ وأصبحت المعلومات عن سلامة الأغذية والملوثات المتوافرة بدرجات متفاوتة المصادقيّة بسهولة للجمهور العام؛ وأصبحت المنتجات الغذائيّة التي تم إنتاجها

في مناطق بعيدة جدًّا وفي مواقع متعددة وبواسطة وسائل مبتكرة وبمكوّنات جديدة، متاحة في السوق المحليّ.

ويتطلب التغلّب على هذه التحديات تضافرة جهود أطراف عديدة. فينبغي للعلماء إحراز تقدّم في معالجة الشكوك المحيطة بالمخاطر وشرحها بصورة واضحة. ولا بدّ لواقعي السياسات الاطلاع على نحو دائم على التغيّرات التي تطرأ على النظم الغذائيّة وتكييف اللوائح وفقًا لهذه التطورات وضمان الشفافية في جميع مراحل هذه العملية، ولا سيما في ما يتعلق بالأحكام التقديرية. وينبغي لمجموعات المجتمع المدني ووسائل الوسطاء المساهمة في الحوار وتسهيل فهم المستهلكين للقضايا الرئيسيّة مع مراعاة عدم إلمام هؤلاء بمفهومي الاحتمال الكمي وعدم اليقين.

4.

وضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز مشاركة الجمهور

يتمثل التحدي الذي يواجهه كل من المربيّن والجهات التنظيميّة في إيجاد السبل التي تتيح المضي إلى أبعد من مجرد نقل البيانات وفي تحديد الاستراتيجيات لإشراك جميع المستهلكين وتمكينهم لاختيار أغذية صحيّة ودعم النظم الغذائيّة المستدامة. وتتيح التطورات التكنولوجيّة ووسائل وخدمات التواصل الجديدة فرضًا جديدة وقوية لإشراك أصحاب المصلحة في حوار تفاعلي. ويُمكن لهذه الوسائل الجديدة أن تستكمل الأساليب التقليديّة لإشراك المستهلكين مثل وسائل الإعلام والمؤتمرات والاجتماعات ووسائل أشكال التفاعل المباشر. وعلى وجه التحديد، يمكن لوسائل التواصل هذه أن تتناسب مع الاعتبارات الشخصية إلى حد كبير وأن تتيح التعلّم التفاعلي المدفوع بالاكتشاف من خلال الواقع الافتراضيّ مثلًا أو عمليات محاكاة الواقع. ويُمكن أيضًا أن تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعيّ لإخضاع القطاع والحكومة لعدد أكبر من المساءلة في مجال سلامة الأغذية وجودتها.



مستقبل سلامة الاعذية

تحويل المعرفة إلى فعل من
أجل الناس
والاقتصادات والبيئة



أديس أبابا، 12-13
شباط/فبراير 2019

المؤتمر الدولي بشأن سلامة
الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية
والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
والاتحاد الأفريقي

جنيف، 23-24 نيسان/
أبريل 2019

المنتدى الدولي بشأن سلامة الأغذية
والتجارة المشترك بين منظمة الأغذية
والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
ومنظمة التجارة العالمية

جهات الاتصال

الفاو

وحدة سلامة وجودة الأغذية
روما، إيطاليا
food-quality@fao.org

منظمة الصحة العالمية

إدارة سلامة الأغذية والأمراض
الحيوانية المصدر
جنيف، سويسرا
foodsafety@who.int

الأغذية، ولا سيما ضمن الشركات المصدرة للأغذية وللوصول إلى الشرائح المريحة في السوق المحلية. وقد شهدت المناقشات بشأن استخدام هذه الخطط في سياق الرقابة الرسمية على الأغذية تطورات بناءة على مدى السنوات القليلة الماضية. وسوف تنظر هيئة الدستور الغذائي في مشروع الخطوط التوجيهية المتعلقة بهذا الشأن في يوليو/تموز 2019. وثمة توافق كبير في الآراء حول ضرورة ألا يؤدي استخدام هذه الخطط بأي حال من الأحوال إلى تهميش دور السلطات الرسمية بل أن يبثّر تنفيذ السياسات الخاصة بالأمن الغذائي وأن يساعد السلطات العامة على تركيز جهودها على المجالات التي تكون بأمرس الحاجة إليها. ونظرًا إلى التكاليف المترتبة على ذلك، فإنه لا يمكن استخدام الخطط "العالمية" سوى كمحرك لتحقيق سلامة الأغذية في شرائح السوق الأعلى قيمة: غير أن بلدان عديدة تقوم اليوم بوضع نظم لإصدار الشهادات الوطنية التي من شأنها المساهمة في تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بسلامة الأغذية على نطاق أوسع في سلاسل التوريد المحلية. وثمة أمثلة جيدة وأخرى سيئة عن ذلك. ويمكن لإجراءات حكومية أخرى ملائمة أن تمكّن أيضًا المستهلكين ليطالبوا على نحو فعال بسلاسل غذائية وبسلاسل قيمة أكثر أمانًا. فقد يؤدي تحسين الشفافية والمساءلة والأداء إلى تعزيز الثقة بالنظام الغذائي والسماح له بالمساهمة على نحو أفضل في تحقيق الأهداف التغذوية والصحية والاقتصادية.

5

تسخير محرّكات سلامة الأغذية في الأسواق

يُصطلح القطاع الخاص بدور محوري في ضمان سلامة الأغذية. وبالفعل، حصلت معظم التحسينات في مجال سلامة الأغذية لما استجابت الشركات لطلب المستهلكين من أجل الحصول على أغذية مأمونة وموثوقة المصدر. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تلوّثت الأغذية وأصابتها الشوائب على نحو كبير في المدن المتسارعة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا. أما اليوم، فتمتلك هذه المدن أكثر النظم الغذائية أمانًا في العالم. وقد جاء هذا التغيير إلى حدّ كبير نتيجة مطالب الرأي العام التي غالبًا ما كانت مدفوعة بالإجهاار عن الممارسات المثيرة للجدل. وقد أظهرت الدراسات استعداد المستهلكين بشدّة لدفع الثمن اللازم لشراء أغذية مأمونة على نحو أكبر في الحالات التي يتقون فيها بمصدر هذه الأغذية أو بطاقات التوسيم التي تحملها أو بعلامتها التجارية. أما مسألة كيفية الاستفادة من طلب المستهلكين لتحقيق سلامة الأغذية في الأسواق الكبيرة حيث تكون سلاسل التوريد مجردة والمعلومات حول مصادر الأغذية وجودتها مفقود أو غير موثوق بها، فهي مسألة لا تزال غير مفهومة على نحو جيد. وقد ظهرت الخطط التي تديرها أطراف ثالثة من القطاع الخاص كآلية مستخدمة على نطاق واسع لتوفير ضمانات لخصائص المنتجات الغذائية، بما في ذلك سلامة